عِلْمُ المَنْطِقِ عِنْدَ العَلّامَةِ الحِلّي - دِرَاسَةٌ في مَبْحَثِ الأَلفَاظِ -

م.د. رياض سُحَيب روضان الحميداوي
كلية التربية الأساسية/ جامعة واسط

المقدمة :

يُعَدُّ الحسن بن يوسف (٦٤٨ - ٧٢٦ ه = ١٢٥٠ – ١٣٢٥ م) المشهور بالعلّامة الحلي مِنْ ألمع الفلاسفة والمتكلمين الذي أفرزه القرنان السابع والثامن الهجريين ، وذلك لأهميته المعرفية في الفكر الإسلامي عامة وعند الإمامية خاصة ، إذْ كان له حضور واضح الدلالة في المعارف المتعددة في زمانه سِيَّما الفلسفة والكلام والمنطق. فهو من الفلاسفة الموسوعيين البارزين الذي لم يُكْشَفْ عنه النقاب بدراسات مستفيضة في أقسامنا الفلسفية في العراق كغيره من الحكماء المسلمين، كالكندي والفارابي وابن سينا وغيرهم .

لقد كرَّسَ العلامة الحلي حياته ونذرها خدمة للإسلام والمسلمين ، سِيَّما في ميادين العلم والمعرفة، كعلوم القرآن، وعلم الكلام، وعلم المنطق، والأخلاق، والفقه ، وأصول الفقه، إلى غير ذلك ، فدرايته في تلك العلوم والمعارف تميزت بالعقلانية والاستيعاب وموسوعيته في الموضوعات التي كتب بها ، بحيث تلمس عنده وحدة الموضوع في المطالب التي كتب به، ومنهجه مُوَحَّدًا في التأليف، وأما أسلوبه في التأليف فلا يشوبه الغموض والإبهام والصعوبة ، فالألفاظ التي يختارها واضحة سهلة سِيَّما عند أهل الاختصاص. وأرى من واجبي الأخلاقي والعلمي، المتمثل بدافع البحث، أنْ أعتز بالفيلسوف الحلي ، تلبية لدواعي الإخلاص له ، وللاستفادة الفلسفية والعلمية ، وتعريفًا بمقامه الفكري ، ومكانته الفلسفية والكلامية وتحقيقًا لهذه الأغراض، آثرت الكتابة عن هذه الشخصية الفلسفية العلمية ، متمثلة بهذا البحث المتواضع. فالعلامة الحلي غنيٌّ عن التعريف في الأوساط العلمية والحوزوية ، فهو مفكر بارز في تاريخ الفلسفة الإسلامية ، بل يُعَدُّ أحد أعلام الفكر الإسلامي في التاريخ ، إذْ أنَّ موسوعيته وخصوبته في التأليف، وتحقيقه في النظريات والمباني الفلسفية والكلامية ، كل ذلك جعله يحتل مكانة مرموقة في تاريخ الفكر الفلسفي الإسلامي .

إنَّ الموضوع الذي اخترته للبحث: (**علم المنطق عند العلامة الحلي : دراسة في مبحث الألفاظ**)، وهو أحد العلوم الذي يُعَدُّ علمًا آليًّا لغيره من العلوم الأخرى، إذ يحتوي موضوعات متعددة كتعريف علم المنطق ، ودراسة مبحث الألفاظ كاللفظ المشترك والكلي والجزئي، ومبحث القضايا إلى غير ذلك.

إنَّ عمليةَ سَيْرِ البحث تمثلت بمتابعة نصوص العلّامة الحلي ، إذْ قمت بإفراز الشواهد المنطقية في كتبه ، التي ساهمت في إثراء البعد المنطقي لديه ، إذْ أنَّ الحلي قام بشرح كتاب نصير الدين الطوسي (٥٩٧ - ٦٧٢ ه = ١٢٠٠ - ١٢٧٤ م) في المنطق (منطق التجريد) ، وكتاب (نجم الدين الكاتبي) (٦٠٠ – ٦٧٥ ه = ١٢٠٣ – ١٢٧٧م) – تلميذ نصير الدين الطوسي – (الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية)، وهذا يدل دلالة جلية على أنَّ الحلي كانت له معرفة بفهم المطالب المنطقية في هذين الكتابين المهمين في تاريخ علم المنطق في الفلسفة الإسلامية .

وفي نهاية المطاف لقراءتي لهذه النصوص، تجلت لي الرؤية الكاملة والوافية التي تمخض عنها هذا البحث ، لعله يُسْهِمُ في إثراء الساحة المعرفية بالنزر القليل الذي يُعْطِي للباحثين العاملين الفائدة العلمية والمعرفية. وَقَدِ اتَّخَذْتُ مِنْ دراسة علم المنطق عند الحلي مَوضوعًا لبَحْثِي هَذَا، لأَتَبَيَّنَ حَقِيْقَةَ جُهْدِهِ فِي هَذَا المَيْدَانِ ، سيما في مبحث الألفاظ ، مُعْتَمِدًا فِي دِرَاسَتِي هذه عَلَى نُصُوْصِهِ الَّتِي تَبْحَثُ فِي هَذَا الجَانِبِ، فَضْلًا عَنْ أَهَمِّ الدِّرَاسَاتِ وَالبُحُوْثِ المُتَعَلِّقَةِ بِهِ ، لِفَهْمِ وَتَحْلِيْلِ مَا تَعَسَّرَ عَلَيَّ فَهْمُهُ مِنْ نُصُوْصِهِ فَاتَّخَذْتُ مِنَ التَّحْلِيْلِ ، مَنْهَجاً وأساسًا فِي دِرَاسَتِي هَذِهِ ، بَعْدَ أنْ تَيَسَّرَ لِيَ الحُصُولُ عَلَى

بعض نُصُوْصِهِ المنطقية القَيِّمَةِ مِنْ مَظَانِّ كُتُبِهِ ، فَجَعَلْتُهَا سَبِيْلًا لِلْوُصُوْلِ إِلَى مَعْرِفَةِ آرَائِهِ ، وَآسْتِخْلَاصِ أَهَمِّ النَّتَائِجِ مِنْهَا ، وَتَقْدِيْمِهَا لِلْقَارِئِ الفَاضِلِ ، علمًا أنَّ هنالك مجموعة من الكتب التي أشار إليها الباحثون والمحققون في كتبهم والتي عُدَّتْ من المفقودات، ككتاب (النور المشرق في علم المنطق) و(العرفان في علم الميزان) .

أَمَّا آلـهَدَفُ مِنَ آلبَحْثِ ، فَقَدْ جَاءَ لِيُبَيِّنَ مُحَاوَلَةَ آكْتِشَافِ آلـمَعَالِمِ المنطقية في دراسة مبحث الألفاظ ، في نصوص كتب الحلي ، فَقَسَّمْتُ الْبَحْثَ إِلَى مُقَدِّمَةٍ وخمسةِ مباحثَ وَخَاتِمَةٍ :

تَنَاوَلْتُ فِي المُقَدِّمَةِ خَارِطَةً مُصَغَّرَةً للبحث. أَمَّا المبحث الأول فتضمن تعريف علم المنطق وموضوعاته الرئيسة وهي:(التصور والتصديق) . والْمَبحث الثَّانِي فتكون من مبحث الدلالة وشمل : الدلالة العقلية والطبعية والوضعية ومنها تتفرع الأخيرة إلى الدلالة اللفظية وغير اللفظية . وهنالك تقسيم آخر : يقسم الدلالة إلى ثلاثة أقسام: (تضمنية وتطابقية والتزامية). والمبحث الثالث: المفرد والمركب (الاسم والفعل والحرف، والجزئي، والكلي [الذاتي والعرضي] ، والترادف والتباين) . والمبحث الرابع : (المتواطئ والمشكك والمشترك) . والمبحث الخامس : الكليات الخمسة: (الجنس والنوع والفصل والخاصة والعَرَض العام). وَأَمَّا الخَاتِمَةُ، فآسْتَعرَضْتُ فِيهَا خُلَاصَةً مُرَكَّزَةً لِأَهَمِّ النَّتَائِجِ المَنْطِقِيَّةِ الَّتِي تَوَصَّلْتُ إِلَيْهَا فِي هَذَا البَحْثِ .

الْمَبحث الأوَّل- تعريف علم المنطق :

لقد عَرَّفَ العلَّامة الحلي [*] المنطق بأنه آلة قانونية تستخدم لعصمة الإنسان من الوقوع في حين إجراء العمليات الفكرية ، سواء أكان ذلك في العلوم أم في غيرها: ((**انه علم متعلق بالمعقولات الثانية** [**])**))[١] . واستند العلامة الحلي إلى التعريف الوارد عند نجم الدين الكاتبي في كتابه (الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية) والذي أيده في مضمونه ومعناه: ((**آلـة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر**)) [٢] . ولم يقف عند هذا التعريف بل تعداه إلى مستوى بيان الألفاظ الواردة في معناه ، شارحًا إياها بعبارة واضحة الدلالة ، كما جاء في بيانه حول لفظة: (**آلـة ، وقانون، والذهن ، والمراعاة**) . إذ بين التعريفات من أجل إيضاح المرام وكشف اللثام عند نجم الدين الكاتبي في إيراده لهذه الألفاظ ، فجاء مما نصه: قال العلامة الحلي: ((**فالآلة هي : ما يؤثر الفاعل في منفعله القريب منه بتوسطه**))[٣] .

فلفظة الآلة هي الأداة ، أو الواسطة، أو الوسيلة بين الفاعل والمنفعل ، بين المؤثر والمتأثر . مثال ذلك : الآلة القاطعة (السكين) بين الفاعل (القاطع) والمنفعل (المقطوع)[٤]. وقال في تعريف القانون: ((**هو الأمر الكلي المنطبق على جزئياته ، تتعرف أحكامها منه**)) [٥] ، وهذا يعني أنه قاعدة كلية تنطبق على جزئيات متعددة ، ويعرف حكم تلك الجزئيات من ذلك القانون الكلي . مثال ذلك : كل فاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، والمضاف إليه مجرور. والقانون هو النظام والشريعة والأصل والناموس، وهو لفظ يوناني معرب معناه في الأصل: المقياس المادي، ثم أطلق بعد ذلك على كل مقياس فكري، أو معنوي[٦]. أما في الذهن، فأورد الحلي: ((**والذهن : قوة للنفس مُعَدَّة نحو اكتساب العلم**))[٧]. والذهن في اللغة الفهم والعقل والفطنة والحفظ، وفي الاصطلاح الفلسفي قوة للنفس واستعداد لها معدة لاكتساب العلوم التصورية والتصديقية، أو قوة نفسانية يحصل بها التمييز بين الأمور الحسنة والقبيحة[٨] .

وأما في المراعاة فقال: ((**ومراعاته تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر ، فإن من لم يراع القوانين المنطقية كثيرا ما يعرض له الغلط**))[٩]. ولفظة (مراعاة) تعني في اللغة : راعيت الأمر أي بمعنى انتظرت إلَامَ يصير، وراعيته أي لاحظته وتمعنت به ، وراعيته من مراعاة الحقوق، أي بمعنى الأخذ بها، والمراعاة هي المناظرة والمراقبة يقال: راعيت فلانًا مراعاةً ورعاءًا إذا راقبته وتأملت فعله[١٠] . ونجد أنَّ تقسيم العلم إلى (تصور وتصديق) واضح عند فيلسوفنا ، فقد

بَيَّنَ أنَّ العلم لا يخلو إما أنْ يكون ظنيًّا أو يقينيًّا، والظن تصور، وأما اليقين فتصديق: ((**العلم إما تصور ويسميه بعضهم معرفة، وهو حصول صورة الشيء مطلقًا ، فيرادف العلم... وإما تصديق ويسميه قوم علمًا ، وهو الحكم بأحد المتصورين على الآخر بالإيجاب أو السلب...**))[١١] .

وفي نهاية المطاف توصل العلامة الحلي إلى أن المنطق هو التمييز بين الخطأ والصواب ، أو بين صحيح القول وفاسده، إذْ قال: ((**فلابد من أمر يقع بسببه التمييز بين الصحيح والخطأ في الترتيب، وهو المنطق**))[١٢] .

المبحث الثاني- الدلالة وأقسامها :

في الحقيقة أنَّ شغل المنطقي لا ينحصر في الألفاظ وحسب ، بل يتعدى إلى المعاني التي بها تتحصل عملية الدلالة العقلية والطبعية والوضعية (اللفظية وغير اللفظية) للمعنى ، وهذا يعني أنَّ انتقال الذهن من شيء إلى آخر لا يتحقق إلا بوجود علة ، وهذه العلة هي عبارة عن رسوخ العلاقة بين الشيئين في الذهن، وهذه العلاقة الذهنية أيضًا لها علة وهي العلم بالملازمة بين الشيئين خارج الذهن، ولاختلاف هذه الملازمة من كونها ذاتية أو طبيعية أو بوضع واضع وجعل جاعل قسمت الدلالة إلى هذه الأقسام الثلاثة (العقلية والطبيعة والوضعية) [١٣] ، وهذا المعنى قد ذكره العلَّامة بقوله : ((إنَّ عَلاقة المنطق كلها بالأفكار ولا علاقة له بالألفاظ إلا من حيث أنها رموز تدل على معانٍ محددة ، أو بالأحرى قوالب تصب بها المعاني . والدلالة تعني أنَّ العلم بوجود شيء يفترض استتباع العلم بوجود شيءٍ آخر في الذهن ، ملازم له ،أو هي كون الشيء [الدالّ] بحالة يلزم من العلم به بشيء آخر، هو [المدلول] .))[١٤] . والغاية من اللفظ الإشارة إلى تحديد المعاني التي ربما تشترك بها الألفاظ في الدلالة ، سواء أكانت مفردة أم مركبة . كما أشار إلى ذلك العلامة الحلي في قوله : ((**المنطقي لا قصد له أولًا إلى النظر في الألفاظ ، نعم لما كانت المعاني إنما تُسْتَفَادُ من الألفاظ ، ـ وهو يبحث عن المعاني ـ صار البحث عن الألفاظ مقصودًا بالقصد الثاني**)) [١٥]. أما تعريف الدلالة فيقع على بيان معاني الألفاظ التي تشترك بها وتنفرد بغيرها ، وإنما وضعت الدلالة للتمييز بين الأشياء، سواء أكانت هذه الدلالة وضعية أم عقلية طبعية ، أو كانت هذه الدلالة لفظية أم غير لفظية . وقد أشار العلامة الحلي في تعريفه للدلالة إلى إطلاقها أو تخيلها لمن هو عالم بها بالوضع ، قائلًا: ((**والمراد من الدلالة: هو فهم المعنى من اللفظ عند إطلاقه ، أو تخيله بالنسبة إلى مَنْ هو عالم بالوضع** .)) [١٦] .

يتضح مما سبق أنَّ هنالك ثلاثة أمور مهمة في مبحث الدلالة أَلَا وهي :

١ – الدالّ . مثال : صوت الأذان . دالّ على إقامة الصلاة في ذهن المتلقي .

٢ – المدلول . مَنْ قام بفعل الأذان لغرض معين .

٣ – المفهوم الانتزاعي من كليهما ، وهو الصفة الحاصلة من عملية الأذان ، ويعرف بالدلالة .

أقسام الدلالة : تنقسم الدلالة بحسب الإدراك العقلي إلى ثلاثة أقسام رئيسة وهي كالآتي :

١ – الدلالة الطبعية (الطبيعية بحسب اصطلاح العلامة الحلي) . ٢ ـ الدلالة العقلية . ٣ – الدلالة الوضعية .

وهذا التقسيم قد بَيَّنَهُ العلَّامة الحلي في قوله : ((**هي فهم المعنى من اللفظ عند إطلاقه أو تخيله بالنسبة إلى العالم بالوضع ، وهي طبيعية كدلالة [اح اح] على أذى الصدر ، وعقلية كدلالة الصوت على المصوت ، ووضعية مستفادة من وضع الواضع .**)) [١٧] .

وقد قَسَّمَ الدلالة الوضعية إلى ثلاثة أقسام هي: ١ – الدلالة المطابقية ٢ – الدلالة التضمنية. ٣ – الدلالة الالتزامية

وهذا التقسيم ذكره العلَّامة فقال: ((**اللفظ إما أنْ يدل على المعنى بتوسط وضعه له ، فتكون الدلالة مطابقة ، كالبيت الموضوع لمجموع الجدار والسقف ، أو بتوسط دخوله فيما له الوضع ، فتكون الدلالة تضمنيًّا ، كدلالة البيت على أحد جزئيه ، أو بتوسط لزومه لما له الوضع، وتسمى دلالة الالتزام ، كدلالة البيت على وقاية الحر والبرد، ودلالة السقف على الجدار.**))[١٨]. أما الدلالة المطابقية فهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له ، كدلالة لفظة (بيت) على جميع ما فيه ، ودلالة لفظ الكتاب على تمام معناه [١٩] . ومعنى ذلك اشتمال لفظة البيت بجميع أجزائه في لفظة واحدة دون النظر إلى أجزائه المكونة له، ولفظة الكتاب على تفاصيله كالأوراق والنقوش والرموز . وقد جاء هذا المعنى في بيان تعريف (المطابقية) لديه : ((**وهي دلالة اللفظ على تمام مسماه ، كدلالة [الإنسان] على [الحيوان الناطق] معًا .**))[٢٠]. وأما الدلالة التضمنية فتعني دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له ، كدلالة لفظ الغرفة أو الجدران أو النوافذ على الجزء المتضمن من البيت كما جاء في قوله : ((**وهي دلالة اللفظ على جزء المسمى، كدلالة [الإنسان] على الحيوان وحده ، و[الناطق] وحده .**)) [٢١] . وأما الدلالة الالتزامية فمعناها دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الأصلي ولكنه لازم له ، كدلالة لفظ الجدار الخارج عنه المحيط به كما في قوله : ((**وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن المعنى الذي وضع اللفظ بإزائه ، كدلالة [الإنسان] على الضاحك.**)) [٢٢] .

ويرى العلَّامة الحلي أنَّ هنالك تلازمًا ذهنيًّا تُشْتَرَطُ فيه صحة الدلالة الالتزامية، وذلك لارتباط اللفظ بالمعنى الخارجي عنه ، الملازم له وهو شرط في صحة تلك الدلالة، سيّما إذا ما كانت تلك الدلالة على المعاني المجازية التي عَدَّها تلميذه محمد بن محمد قطب الدين الرازي (٦٩٧– ٧٦٧ ه = ١٢٩٧ – ١٣٦٥ م) من اللوازم الذهنية للمعاني العقلية[٢٣] . أما اللزوم الخارجي للدلالة الالتزامية ، فلا يشترط فيه دلالة على وجود الالتزام مع المعاندة في الخارج ، إذْ يرى أنَّ المَلَكَة في الأعدام لا تُشترط فيها الملازمة الذهنية ، بل أنَّ هنالك معاندة خارجية في مَنْ شأنه أنْ يكونَ له الالتزام : ((**وأمَّا اللزوم الخارجي فغير شرط ، فإنَّ الأعدام دلالة على المَلَكات مع المعاندة بينهما في الخارج ، فإنَّ العمى يدل على البصر ، لأنَّ عدم البصر عما مِنْ شأنِهِ أنْ يكونَ مُبْصِرًا مع المعاندة الخارجية .))**[٢٤] .

ويرى العلامة الحلي أنَّ هنالك تناسبًا في الدلالات الثلاث فيما بينها من جهتي التلازم والانفكاك في دلالة اللفظ على المعنى ، فيمكن أن ينظر إلى الدلالة من جهة الاختلاف والتخلف ، فالاختلاف معناه أن الدلالة المطابقية تختلف في مضمونها عن الدلالة التضمنية والدلالة الالتزامية، أما وجه التخلف فإنَّ الدلالة المطابقية يمكن أن توجد من غير الدلالة التضمنية والالتزامية كما سيأتي بيانه في قول العلامة الحلي : ((**إنَّ المطابقة قد تنفك عن التضمن كما في البسائط، فإن البسيط هو الذي لا جزء له ، فإذا وضع الواضع للبسيط لفظا كان ذلك اللفظ دالا بالمطابقة مع عدم التضمن**))[٢٥].

ويرى الحلي أنَّ الماهيات المركبة حين تصورها لا يستلزم تصور مجموع أجزائها ، ومن ثَمَّ يحصل انفكاك الدلالة التضمنية عن الدلالة الالتزامية ، كما جاء في قوله: ((**إنَّ التضمن قد ينفك عن الالتزام ، فإنَّ الماهية المركبة لا يستلزم تصورها تصور عين أجزائها**))[٢٦] . ثم بَيَّنَ أنَّ الدلالة التضمنية والالتزامية لا يتحقق وجودهما إلا بوجود الدلالة المطابقية، فهما لا يتخلفان عن الدلالة المطابقية ، فلو عدنا إلى تعريفهما نجد أنَّ الدلالة التضمنية تستلزم بالضرورة وجود الدلالة المطابقية، كما هو الحال في الدلالة الالتزامية ، وهذا المعنى أورده العلَّامة بقوله: ((**وأما دلالة التضمن ودلالة الالتزام فإنهما يستحيل وجودهما بدون دلالة المطابقة ، فإنَّ دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على بعض ما وُضِعَ له ، ودلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن المعنى الموضوع له ، فهما مسبوقان بالوضع ، فلهذا كانتا تابعتين لدلالة المطابقة، ووجود التابع من حيث أنه تابع متأخر عن وجود المتبوع**))[٢٧] .

المبحث الثالث- المفرد والمركب :

(الاسم والفعل والحرف)، و(الجزئي والكلي) ، و(الترادف والتباين) .

المطلب الأول: المفرد والمركب: بعد أنْ بَيَّنَ العلّامة الحلي الدلالات الثلاث (الطبعية ، والعقلية، والوضعية) ، انتقل إلى بيان اللفظ المفرد والمركب، رابطًا إياهما بمعنى الدلالة المطابقية في اللفظ الدال على المعنى الذي هو شغل المنطقي ، إذْ بَيَّنَ هذا المعنى بقوله: ((**اللفظ الدال على المعنى بطريق المطابقة، إما أنْ يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى فيكون مركبًا ، كرامي الحجارة، فإنَّ مجموع هاتين اللفظتين يدلَّان على مجموع معنى [الرامي] ومعنى [الحجارة]، وكل واحد من هذين اللفظين يدل على جزء مجموع المعنيين، فلفظة [الرامي] تدل على معنى الرامي، ولفظة [الحجارة] تدل على معناها**))[٢٨]. وعند ملاحظة هذا النص نجد أنَّ العلّامة الحلي يشير إلى معنى القصد في اللفظة ، كدلالة جزء اللفظ على المعنى المركب من اللفظتين ، كما جاء في (الرامي) و(الحجر) التي أشار بها إلى دلالة الجزء على المعنى المركب ، أما إذا نظرنا إلى لفظة أخرى دون ملاحظة القصد في الدلالة سُمِّيَ ذلك اللفظ (مفردًا) ، كما جاء في قوله الذي هو تكملة للنص السابق : ((**وإما أنْ لا يقصد ، كالإنسان ، فإنَّ الـ [إن] من لفظة الإنسان لما لم يقصد به الدلالة على جزء معناه ، سمي مفردًا ، وأما عبد الله، إذا جُعِلَ علمًا، فإنه أيضًا مفرد ، لأنَّ كل واحد من جزأيه لا يقصد به جزء المعنى ، وإنْ كان قد يقصد بعبد صفة العبودية لا حين ما جعل علمًا، ولكن بقصد آخر .**))[٢٩].

المطلب الثاني- الاسم والفعل والحرف: ثم بَيَّنَ العلَّامة أنَّ اللفظ المفرد هو الذي يقسم إلى: (الاسم والكلمة [الفعل] والأداة) ، وذلك لأنَّ اللفظ المركب لا يمكن أنْ يكون اسمَ عَلَمٍ كـ (زيد) ، أو فعلًا كـ (كتب) ، أو أداةً كـحرف الجر (في) ، فإنَّ كل واحد من هذه الأقسام إذا قمنا بتجزئته فلا يُعْطِي معنىً خاصًّا مستقلًّا ، فقد بَيَّنَ الحلي أنَّ اللفظ المفرد حينما ينقسم إلى: (الاسم والكلمة [الفعل] والأداة) فإنه يكون بلحاظ تقسيم اللفظ المفرد نفسه إلى قسمين : (اللفظ المفرد التام ، واللفظ المفرد الناقص) ، أما اللفظ المفرد التام فيقصد الحلي به هو اللفظ المفرد التام بالمعنى المستقل ، أي بمعنى لا يحتاج – في تحقيق معناه أو دلالته على معناه – إلى انضمامه إلى غيره ، فهو يحقق معناه بنفسه، وهو : (الاسم ، والكلمة [الفعل]) فالاسم يكون مستقلًّا عن الدلالة على الزمان كـ (علي) ، والفعل هو الذي يكون مقرونًا بأحد الأزمنة الثلاث (الماضي والحاضر والمستقبل) كـ (كتب، يكتب، سيكتب)، وأما اللفظ المفرد الناقص فإنَّ معناه لا يتحقق إلا بانضمامه إلى غيره وهو (الأداة) ، وهذا المعنى قد نَصَّ عليه فيلسوفنا بقوله: ((**تمام القول ونقصانه تابعان لتمام مفرداته ونقصانها ، فالتام من القول هو الذي يتألف من مفردين تامين، والناقص منه ما يتألف من مفردين ناقصين أو أحدهما ناقص... فالمفرد التام هو ما يتم دلالته بنفسه، كالاسم والفعل، إذْ كل واحد منهما لا يفتقر في دلالته على معناه إلى انضمامه إلى غيره، وغير التام هو الذي لا يتم دلالته بنفسه، ويفتقر في دلالته على معناه إلى غيره ، كالأداة . وقد ظهر من ذلك أنَّ التام شامل للاسم والفعل، إلا أنَّ الاسم يتجرد عن الدلالة على الزمان، كـ [زيد] والفعل هو الذي يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب التصاريف اللاحقة به، كـ [قام]، و[يقوم]، ويسمى كلمة، والأداة كـ [في] و[لا].**))[٣٠].

المطلب الثالث : الكلي والجزئي: بعد إتمام القول في بيان أقسام اللفظ المفرد ، أراني أجد نفسي أمام تقسيم آخر للفظ المفرد عند الحلي ألَا وهو: (اللفظ الجزئي: [الحقيقي والإضافي] ، والكلي [الذاتي والعَرَضي])، فأقول:

١ – اللفظ الجزئي (الحقيقي والإضافي): فاللفظ الجزئي هو ذلك اللفظ الذي يقصد به الذات المشخصة من دون وقوع اشتراك غيرها معها في الحقيقة ، أي بمعنى أنه المفهوم الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد [٣١] ، إذْ يقول: ((**إنَّ كل معنى من المعاني إما أنْ يكون معناه غير محتمل للشركة لنفس ذلك المعنى ، كمعنى زيد ، ويسمى الجزئي .**)) [٣٢] .

فأما المراد من الجزئي الحقيقي فهو المعنى المُتَشَخِّص في الذات ، المشار إليها ، لتخرج عن وقوع الاشتراك مع غيرها من الذوات ، بمعنى أنَّ التَّشَخُّصَ في الذات يمنع من وقوع الاشتراك فيه ، وأما الجزئي الإضافي فالمقصود به إذا أضيفت الذات المشخصة إلى مفهوم أوسع من هذه الذات ، كـ (زيد] المضاف إلى (الإنسان) ، فإنَّ (زيدًا) وغيره يشترك بمعنى الإنسانية ، وهذا ما ذكره العلَّامة الحلي في قوله عن المعنى : ((**إنْ تَشَخَّصَ يسمى [جزئيًّا حقيقيًّا] ، كـ [زيد] المشار إليه ، وإنما قيده بـ [الإشارة] ليخرج عنه [زيد] المشترك بين أشخاص متعددة ، فَتَشَخُّصُ المعنى مانع من وقوع الشركة فيه .**))[٣٣] .

٢ – اللفظ الكلي (الذاتي والعَرَضي): فأما اللفظ الكلي فهو اللفظ الذي لا يمنع معناه للذات المشخصة من وقوع الاشتراك فيه ، وذلك لأنَّ هذا اللفظ يَشْمُلُ جزئيات متعددة من الذوات ، كمفهوم (الإنسان)، فإنه يتضمن (زيدًا) ، و(عليًّا) إلى آخره من الذوات المتشخصة ، وهذا يعني أنَّ هنالك جزئيات متعددة تندرج تحت مفهوم واحد أوسع منها ، أي بمعنى أنَّ هذه الجزئيات تشترك في صفة واحدة انتُزِعَتْ منها صورة مفهوم شامل ينطبق على كل واحد منها ، وهذا المفهوم الشامل أو (الصورة المنتزعة) هو المفهوم أو (الكلي) ، وهو الذي لا يمتنع صدقه على أكثر من واحد ، بخلاف المفهوم الجزئي الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد [٣٤] .

وقد بَيَّنَ الحلي هذا المعنى بقوله: ((**وأما إنْ لم يمنع معناه من وقوع الشركة فيه ، فإنه يكون كليًّا... كـ [الإنسان] .**)) [٣٥]. فأما المقصود من الكلي الذاتي ، فهو المفهوم الذي يكون نفس مصاديقه (جزئياته) من حيث الحقيقة، كلفظة (الحيوان = الجنس لما تحته) فإنَّ الطير حيوان ، أي بمعنى أنَّ حيوانيته متأصِّلة فيه ، والكلب كذلك وهكذا ، وأما المراد من الكلي العَرَضي ، فهو أنْ يكون المفهوم خارجًا عن الجزئيات التي تحته ، كالمشي (عَرَضٌ عام) بالنسبة إلى الإنسان ، فإنه إنْ لم يمشِ فإنه لا يتجرد من إنسانيته (حقيقته)، وهذا المعنى أشار إليه العلَّامة بقوله : ((**كل كلي إما أنْ يكون نفس ما تحته من الجزئيات... وإما أنْ يكون بعضًا من الجزئيات التي تحته ، وإما أنْ يكون خارجًا عنها . ويُطْلَقُ على الأول والثاني لفظ الذاتي ، وعلى الثالث العَرَضي .**))[٣٦] .

فقد بَيَّنَ الحلي أنَّ معنى الكلي الذاتي أي يتعلق بذات الشخص، فحينما نقول أنَّ (زيدًا) إنسان، والإنسان (نوع)، أي أنَّ مفهوم (الإنسان) مُقَوِّمٌ لإنسانية (زيد)، وحينما نقول أنَّ (الزهرة) ليست بإنسان، أي أننا قمنا بتجريد مفهوم الإنسانية من الزهرة، وهكذا، فإنسانية زيد مُقَوِّمَةٌ له، ونباتية الزهرة مُقَوِّمَةٌ لها أما الكلي العَرَضي فغير مُقَوِّمٍ للذات المُشَخَّصة ، أي بمعنى أنَّ العرضي إنْ وُجِدَ في الذات المشخصة أم لم يوجد فالذات موجودة ، أي أنَّ هذا العَرَضي غير مسؤول أو مُقَوِّمٍ للذات المُشَخَّصَة، وهذا المعنى ذكره الحلي بقوله: ((**إنَّ الكلي إما أنْ يكون ذاتيًّا أو عَرَضيًّا ، لأنه إمّا مُقَوِّمٌ أو لا ، والأول ذاتي ، والثاني عَرَضي.**)) [٣٧]. ثم إنَّه حينما جعل العَرَضي في مقابل الذاتي ـ باعتبار أنَّ الذاتي هو المُقَوِّمُ للماهية ، أما العَرَضي فهو الذي يلحق الماهية بعد تَقَوُّمِهَا ، إذْ لا مدخل للعَرَضي في تقويم الماهية ـ نجد أنه قد قَسَّمَ العَرَضي إلى قسمين : ١ – عَرَضي لازم . ٢ – عَرَضي غير لازم (مفارق) .

والعَرَضي اللازم على قسمين : ١ – لازم الماهية . ٢ – ولازم الوجود .

وأما لازم الماهية فعلى قسمين : ١ – لازم الماهية البَيِّن . ٢ – لازم الماهية غير البَيِّن .

فأما اللازم قد يكون لازمًا للوجود كسواد الإنسان الزنجي ، أي بمعنى أنَّ الزنجي سواء أكان أسود اللون أم لم يكنْ فإنَّ الزنجي لا يتجرد عن ماهيته ، بخلاف لازم الماهية ، إذْ يمكن تصورها منفكّة عنه ، إذْ يقول: ((**لازم الوجود**

كسواد الزنجي ، فإنه لما جاز تصور الزنجي غير أسود لم يكن لازمًا للماهية ، بخلاف لازم الماهية الذي لا يمكن تصور الماهية منفكة عنه.))[٣٨] . وأما لازم الماهية البَيّن فَيُفَسَّرُ بوجهين :

الأول: هو الذي يتحقق بتصور الماهية عند تحقق تصور اللازم، كصفة الزوجية للعدد اثنين، وصفة الفردية للعدد ثلاثة.

والثاني: هو الذي يتحقق بتصور الماهية وتصور اللازم في صفة الجزم، بتحقق اللزوم بينهما، كون العدد اثنين نصف الأربعة. وهذا ما ذكره الحلي بقوله: ((**لازم الماهية البَيِّن وهو يُفَسَّرُ بأمرين : أحدهما : إنه الذي يكفي تصور الماهية في تصوره كزوجية الاثنين ... والثاني : الذي يكفي تصور الماهية وتصوره في الجزم باللزوم بينهما مثل كون الاثنين نصف الأربعة .**)) [٣٩] .

وأما لازم الماهية غير البَيّن فهو الذي يكون مسبوقًا بالماهية بتوسط غيره من اللوازم ، فعلى سبيل المثال ، أنَّ مجموع الزوايا الثلاث للشكل الهندسي (المثلث) يساوي مجموع زاويتين قائمتين فيه ، وذلك لأنَّ المجموعَ الأولَ لازمٌ لمساواة المجموع الثاني من خلال البرهان المُقَام عليه في علم الهندسة ، وهذا ما ذكره الحلي بما نصه: ((**لازم الماهية غير البَيّن : وهو الذي يلحق الماهية بتوسط غيره ، مثل مساواة زوايا المثلث لقائمتين ، فإنه لازم له بتوسط ما برهن عليه في الهندسة.**)) [٤٠] .

وأما العَرَضي غير اللازم (المفارق) فهو على قسمين عند الحلي : ١ – بطيء . ٢ – سريع .

وهما – كما تقدم – غير مُقَوِّمانِ للماهية ، لأنهما غير لازمان لها ، أي بمعنى أنهما سواء وجدا أم لم يوجدا فإن الماهية موجودة: ((**العَرَضي المفارق ، وهو قسمان : بطيء المفارقة ، كالشباب لزيد ، وسريع ، كالقيام له .**))[٤١] .

المطلب الرابع- الترادف والتباين:

إن معنى الترادف والتباين إنما هو نسبة الألفاظ المتعددة المتكثرة إلى المعاني، وهي على قسمين :

١ – ألفاظ كثيرة متعددة تدل على معنى واحد، وهو اللفظ المترادف، كالإنسان والبشر، فإن معناهما واحد، وهو (الحيوان الناطق) .

٢ – ألفاظ كثيرة متعددة تدل على معانٍ متكثرة تكثر هذه الألفاظ ، أي أن كل لفظ له معنى مستقل عن اللفظ الآخر، وهو اللفظ المتباين، كإنسان وفرس وزهرة ، فإن معاني هذه الألفاظ متكثرة بتكثر ألفاظها .

وهذا ما ذكره العلامة الحلي بقوله: ((**نسبة الألفاظ المتكثرة إلى المعاني ، وهي قسمان : لأن الألفاظ الكثيرة إما أن تدل على معنى واحد ، وتسمى [المترادفة]، كـ [الإنسان] و[البشر] ، فإن معناهما واحد وهو [الحيوان الناطق]. وإما أن تدل على معانٍ متكثرة بتكثرها وتسمى [المتباينة]، كـ [الإنسان] و[الفرس]، فإن معناهما متكثرة بتكثر لفظيهما .**)) [٤٢] .

المبحث الرابع- (المتواطئ والمشكك والمشترك)

نجد أنَّ هنالك تقسيمات للفظ الكلي عند العلامة الحلي وهي : (المتواطئ والمشكك والمشترك) . فعلى سبيل المثال إذا لاحظنا مفهومًا كليًّا، كالإنسان، والحيوان، والذهب، والفضة، وطبقناه على أفراده (مصاديقه) ، فإننا لا نجد تفاوتًا بين مصاديقه ، فالمصاديق: (زيد وعمرو وجعفر) إلى آخر أفراد مفهوم (الإنسان) من حيث (الإنسانية) على حد سواء ، من دون أنْ تكون (إنسانية) أحدهم أولى من إنسانية الآخر ، ولا أشد ولا أكثر ، ولا أقوى ، ولا أي تفاوت آخر

في هذه الناحية (الإنسانية) ، وإذا كانت هذه المصاديق متفاوتة في نواحٍ أخرى غير (الإنسانية)، كالتفاوت بالطول، واللون، والقوة، والصحة، والأخلاق، وحسن التفكير، وما إلى ذلك . وكذلك نجد أفراد (مصاديق) (الحيوان) و(الذهب) ، ونحوهما، ومثل هذا المفهوم الكلي، المتوافقة مصاديقه (أفراده) في مفهومه يسمى (الكلي المتواطئ)، أي المتوافقة أفراده فيه ، فمعنى التواطؤ هو التوافق والتساوي ، يقال : تواطأ القوم على الأمر إذا توافقوا عليه . قال الله ـ تعالى ـ : ((**لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللهُ**)) التوبة / ٣٧ ، أي ليوافقوا عِدَّة ما حرم الله ـ عز وجل ـ ، وإذا لاحظنا مفهوما كليًّا كالبياض والعدد والوجود ، وطبقناه على مصاديقه (أفراده) ، نجد على العكس من النوع السابق ، تفاوتًا بين الأفراد في صدق المفهوم عليها ، بما يلي : ١ - الاشتداد والضعف . ٢ - الكثرة والقلة . ٣ - الأولوية وعدمها . ٤ - التقدم والتأخر . ٥ - العلية وعدمها . ٦ – الزيادة والنقصان . ٧ – القدم والحدوث .

فنرى أنَّ بياض الثلج أشد بياضًا من بياض القرطاس، وكل منهما بياض، وعدد الألف أكثر من عدد المائة، وكل منهما عدد ، ووجود الخالق أولى من وجود المخلوق ، ووجود العلة متقدم على وجود المعلول، وكل منهما وجود، وهذا الكلي المتفاوتة أفراده في صدق مفهومه عليها يسمى (الكلي المشكك)، والتفاوت يسمى تشكيكًا ، وإنما سمي المشكك كذلك، لأن أفراده مشتركة في أصل المعنى ، ومختلفة بأحد الوجوه الستة المذكورة أعلاه ، فإن الناظر إليه إذا نظر إلى جهة الاشتراك يخيل له أنه متواطئ ، لتوافق أفراده فيه ، وإن نظر إلى جهة الاختلاف توهم أنه مشترك لفظي له معان متباينة، كلفظ العين ، فالناظر يشك في أنه متواطئ أو مشترك لفظي، ولفظ (المشكك) إما اسم فاعل (المُشَكِّك)، وإما اسم مفعول (المُشَكَّك)، وكلاهما ينسجمان مع سبب التسمية المذكور آنفًا، واللفظ المشترك فهو لفظ واحد ويحمل ماهيات متعددة [٤٣] .

أما اللفظان الكُلِّيَّان المتواطئ والمشكك ، فقال في بيانهما : ((**المتواطي : وهو أن يكون المعنى الواحد صادقا على كثيرين بالسوية ، من غير أن يكون وجود ذلك المعنى في بعض أفراده أولى من وجوده في البعض الآخر ، ولا أقدم ، ولا أشد ، كـ [الإنسان] فإنه موجود في زيد وعمرو بالسوية، إذ [إنسانية زيد] ليست أقدم ولا أشد ولا أولى من [إنسانية عمرو]... المشكك، وهو أن يكون وجود بعض أفراده أولى ، أو أقدم ، أو أشد في ذلك المشترك من البعض الآخر ، كـ [الموجود] على الجوهر وقسيمه ـ أعني العَرَض ـ فإنه للجوهر أقدم من العَرَض ، وللعلة أولى من المعلول، وللواجب أشد من الممكن .**))[٤٤] .

وأما اللفظ المشترك فهو عبارة عن لفظ واحد وتندرج تحته حقائق (ماهيات) متعددة مختلفة ، كلفظة (عين) فإن المقصود به هو: (**الجاسوس، عين الإنسان، عين الماء إلى غير ذلك**)، وفي هذا المعنى قال الحلي: ((**المشترك ، وهو أنْ يكون اللفظ قد وضع لحقيقتين مختلفتين وضعًا أوليًّا ، كالعين ، فإنه موضوع لعين الركبة، ولعين الباصرة .**))[٤٥]

المبحث الخامس- الكليات الخمسة : المطلب الأول : (الذاتي : النوع والجنس والفصل)

المطلب الثاني : (العَرَضي : الخاصة والعَرَض العام) .

المطلب الأول : الذاتي (النوع والجنس والفصل) :

١ - **النوع :** يكون السؤال عنه بـ (ما هو) ، وهو عبارة عن جزئيات تكثرت بالعدد لا بالماهية ، فعلى سبيل المثال : السؤال عن (زيد) و(عمرو) و(خالد) إلى آخره من أفراد البشر (ما هم ؟) ، والجواب على ذلك بـ (إنسان) (= نوع)، وهو الحقيقة المتفقة فيها المصاديق (= الأفراد)، وهو مقول في جواب (ما هو) الذي يُعَدُّ سؤالًا عن الحقيقة (= الماهية)، وهي ثابتة في جميع الأفراد، إذْ لا يزيد أحد من هذه المصاديق على الآخر بمُقَوِّمٍ ما ، وفي هذا قال ما نصه :

((**أن يكون المسئول عنه بـ [ما هو ؟] جزئيات تكثرت بالعدد لا غير ، كما لو سئل عن زيد وعمرو وخال : [ما هم ؟] ... وهو الحقيقة المتفقة فيها الأفراد وهو الإنسان ، وهو مقول في جواب [ما هو] ... لأن السؤال بـ [ما هو] عن الحقيقة وهي ثابتة في الجميع.**))[٤٦] . وهنالك ثلاثة أقسام للنوع هما : ١ – النوع الحقيقي . ٢ – النوع الإضافي . ٣ – نوع الأنواع .

١ – أما النوع الحقيقي فهو الذي تقدم معناه في أعلاه .

٢ – وأما النوع الإضافي فهو عبارة عن نوع لما فوقه ، فعلى سبيل المثال : الإنسان نوع للحيوان ، الحيوان نوع للجنس (الكائن الحي) ، لأن الكائن الحي يشمل الحيوان والنبات ، وكل من الكائن الحي نوع للجنس (الجسم مطلقًا) ، ذلك لأن الجسم مطلقًا يشمل الكائن الحي وغيره ، وما إلى ذلك ، وهذا المعنى ذكره الحلي بقوله : ((**المتوسطات من الأجناس بين جنس الأجناس (***) ونوع الأنواع (****) ، يقال لكل واحد منها أنه جنس باعتبار صدقه على كثيرين مختلفين بالحقائق ، وإنه نوع باعتبار اندراجه تحت غيره ، وهذا النوع هو النوع الإضافي ، وحَدُّهُ: إنه الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب [ما هو ؟] ، قولًا أوليًا .**)) [٤٧] .

٣ – وأما نوع الأنواع ، فهو النوع الذي لا نوع تحته ، بل تقف عنده المفاهيم الكلية نزولًا ، لأنه صعودا تقف المفاهيم الكلية عند جنس الأجناس وهو الجوهر ، فهو الجنس الذي لا جنس فوقه ، وهذا ما بينه الحلي بقوله: ((**كما وجب انتهاء الأجناس في التصاعد ، وجب انتهاء الأنواع في التنازل إلى نوع لا نوع تحته ، ويسمى [نوع الأنواع] ، كالإنسان ، فإنه لا نوع تحته ، بل الأشخاص المختلفة بالعدد لا غير ، لأنه لولا انتهاء الأنواع في التنازل لما تحصلت الأشخاص ، فلم يكن النوع نوعًا ، هذا خلف . ولما كان النوع هو المندرج تحت غيره كان [نوع الأنواع] هو المندرج تحت جميع الأنواع التي هي فوقه ، وكان نوع الأنواع اسما للنوع الأخير . ولما كان الجنس هو الذي يندرج غيره تحته كان جنس الأجناس اسمًا لما فوق الأجناس كلها .**)) [٤٨] .

٢ – **الجنس:** وهو عبارة عن اللفظ الكلي الذي يقال على مصاديق (= أفراد) كثيرين مختلفين بالحقائق ، الواقع في جواب (ما هو ؟) . فعلى سبيل المثال : لفظة (الحيوان) فهو مفهوم كلي يطلق على الإنسان والطائر ، وما إلى ذلك من أفراد الحيوانات، أي بمعنى أنَّ الجنس يَشْمُلُ ماهيات (= حقائق) متعددة تندرج تحت مفهوم أوسع وأشمل منها ، وفي هذا المعنى قال الحلي في بيانه للجنس: ((**أنْ يكون تمام الاشتراك بين الماهية وبين نوع آخر... يسمى الجنس كالحيوان ، فإنه تمام المشترك بين ماهية نوعٍ ما تحته من الجزئيات ، كالإنسان ، وبين نوع آخر ، كالفرس ، وكالجسم أيضًا ، فإنه تمام المشترك بين ماهية الإنسان وماهية الحجر . وهو مقول في جواب ما هو ، بحسب الشركة المحظة ، فإنك إذا سألت عن الإنسان والفرس ، كان الجواب: هو الحيوان .**))[٤٩] .

وقال العلَّامة في تعريفه للجنس: ((**إنه الكُلِّيُّ المَقُولُ على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب [ما هو ؟]**))[٥٠].

وأما جنس الأجناس فهو على رأس هرم الأجناس، فهي حينما تترتب تصاعديًّا ، لماهية واحدة ، بعضها فوق بعض تنتهي إلى جنس لا جنس فوقه وأوسع منه مفهومًا في الماهيات ، لأنه لولا انتهاء الماهيات للزم تركب الماهية من أجزاء غير متناهية، ويترتب على هذا القول استمرار سلسلة العلل والمعلولات إلى غير نهاية، وهذا مُحَالٌ عقلًا: ((**قد تترتب الأجناس في التصاعد، إذا كان لماهية واحدة أجناس كثيرة ، بعضها فوق بعض ، ولا يجب ترتبها ، لجواز أن يكون لماهية جنس واحد لا جنس فوقه ، لكن ينتهي في التصاعد إلى جنس ليس فوقه جنس، ويسمى جنس الأجناس**

كالجوهر، وإنما وجب انتهاؤها في التصاعد لأنه لولا ذلك للزم تركب الماهية من أجزاء غير متناهية، ويلزم وجود علل ومعلولات لا يتناهى، وهو مُحَالٌ))[٥١] .

٣ – الفصل: وهو المفهوم الكلي الذي يمتاز بصفة خاصة تميزه عن غيره للماهية الواحدة ، فحينما نقول أنَّ الإنسان (= نوع) هو حيوان ناطق أو عاقل ، أي أنَّ في هذا الإنسان خصوصية تميزه (= تفصله) عن غيره من الحيوانات ، وهو جواب لسؤال : (أي شيء هو ؟ : ((**كل واحد من الأنواع المندرجة تحت جنس يختص بشيء يميزه عن الآخر مغاير لما به الاشتراك ، وهو خصوصية كل نوع من تلك الأنواع ، وتلك الخصوصية لما كانت مميزة ، كانت صالحة للجواب عن السؤال بـ [أيما هو؟] ، فإنْ طالب [أي ؟] إنما يطلب التميز، ولا يصلح لجواب [ما هو ؟] ، لأنه يدل على الماهية بالالتزام ، وهو مجتنب عنه في جواب [ما هو] ، وذلك كـ [الناطق] فإنه إذا سُئِلَ عن الإنسان فقيل : [أي حيوان هو ؟] كان الجواب هو: [الناطق] فهو يفيد التميز . واعلم أنَّ التميُّزَ قد يكون ذاتيًّا وجوهريًّا ، وقد يكون عرضيًّا ، فالذي يفيد التميز الذاتي هو الفصل ، والذي يفيد التميز العَرَضي هو الخاصة ... فرسم الفصل إذًا : هو كُلِّيٌّ مَقُوْلٌ على الشيء في جواب [أيما هو في جوهره ؟]))** [٥٢] .

المطلب الثاني : (العَرَضي : الخاصة والعَرَض العام) .

١ – الخاصة: وهو المفهوم الكلي العَرَضي الذي، إما أنْ يتعلق بحقيقة واحدة ، أي بمعنى يشمل جميع أفراده ، أو يختص ببعض مصاديقه ، فالمِلاك في الخاصة يكون في حقيقة واحدة ، والذي يَشْمُلُ جميع أفراد الماهية الواحدة هو على سبيل المثال : الضاحك بالنسبة إلى الإنسان ، أو الذي يختص ببعض مصاديقه ، كالشاعر والخطيب والمعلم ، فهذه خصوصيات عارضة على بعض أفراد الإنسان (= النوع) [٥٣]. وعلى هذا عَرَّفَ الحلي المفهوم الكُلِّي العَرَضي (الخاصة) بقوله: ((**كُلِّيٌّ مَقُولٌ على ما تحت حقيقة واحدة فقط ، قولًا عرضيًّا.**))[٥٤] .

٢ – العَرَض العام : وهو عبارة عن صفة لا تتعلق بحقيقة واحدة بل تتعداها إلى غيرها من الحقائق ، كصفتي المشي ، والحَسَّاس اللتان تكونان موجودتين في الإنسان وغيره من الحيوانات: ((**وهو كُلِّيٌّ... لا يختص بحقيقة واحدة ، بل يوجد فيها وفي غيرها.**))[٥٥] .

الخاتمة:

سَلَّطَ البحث الضوء على أهم المسائل في دراسته للعلَّامة الحلي، وشروحاته في المنطق سيما مبحث الألفاظ هي:

١ – تعريفه لعلم المنطق والاستفادة من هذا العلم في بعض العلوم الأخرى ، بِعَدِّ المنطق علمًا معياريًّا وآليًّا لا يطلب لذاته بل لغيره .

٢ – لقد بَيَّنَ أنَّ مبحث الألفاظ مهم لدارس علم المنطق، لأنه يُعَدُّ مدخلًا مهما لدراسة مبحث القضايا والأقيسة والبراهين، وإقامة الأدلة على إثبات المسائل الفلسفية والكلامية ، ومدخلًا ضروريًّا في علم أصول الفقه .

٣ – إن موضوعات علم المنطق الرئيسة هي (التصورات والتصديقات) ، فأما مبحث الألفاظ (وهو موضوع البحث)، فيدخل في باب التصورات ، في حين أنَّ مبحث القضايا يدخل في باب التصديقات .

٤ – من الواضح أنَّ العلامة الحلي له مجموعة مُعْتَدٌّ بها من الكتب المنطقية المفقودة التي لم يُكْشَفْ عنها النقاب ككتاب: (نهج العرفان في علم الميزان، والدر المكنون في علم القانون، ونور المشرق في علم المنطق).

٥ – إن العلَّامة استطاع توظيف آلية المنطق في العديد من كتبه الأصولية والكلامية للدفاع عن الأصول الاعتقادية التي تبناها كمعتقد ديني .

٦ – حسب تصوري ، أنَّ العلَّامة كان موفقًا في عملية شرح كتاب الشمسية وهو أحد الكتب المنطقية للقطب الرازي من خلال تبسيط عبارته المسبوكة ، وكذلك في شرح كتاب (منطق التجريد) لنصير الدين الطوسي، وهذا يكشف عن مدى درايته في علم المنطق .

٧ – نلمس في العديد من كتبه الشيء الكثير من الموضوعات الفلسفية التي تشترك في مضمونها مع البُعْدِ الكلامي في طرح الأفكار ، ونجد فيها أفكارًا وآراء مستقلة له .

٨ – كان للأجواء الحوزوية التي تربَّى بها العلَّامة الحلي الأثر البالغ في صقل شخصيته العلمية والتربوية ، سيما وأنه درس على يد الكثير من الأساتذة الكبار المرموقين في الوسط العلمي، أمثال: (أبيه يوسف الحلي، ونصير الدين الطوسي)

الهوامش :

(*) هو الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر (جمال الدين ، أبو منصور) الأسدي ، الحلي المولد والمنشأ ، المعروف بـ (العلامة الحلي ، وبآية الله ، وبابن المطهر) ، ولقب بالعلامة الحلي لشهرته ومكانته ومقامه الرفيع في الفكر الفلسفي الإسلامي ، وهذا اللقب اشتهر به أكثر من غيرها من الألقاب لعلو كعبه في العلوم والمعارف الإسلامية من فلسفة وكلام وفقه وأصول وحديث وتفسير وغير ذلك .

ـ أساتذته وتلاميذه :

ـ أولًا : أساتذته :

١ – والده سديد الدين أبو المظفر يوسف بن علي بن الطهر ، لم أقف على سنتي ولادته ووفاته .

٢ – خاله المحقق الحلي نجم الدين أبو القاسم جعفر بن سعيد (٦٠٢ ـ ٦٧٦ه=١٢٠٥ ـ ١٢٧٧م) .

٣ – نصير الدين الطوسي (٥٩٧ ـ ٦٧٢ ه = ١٢٠٠ ـ ١٢٧٤ م) .

٤ – نجيب الدين يحيى بن الحسن بن سعيد الحلي ، وهو ابن عم والده (ت ٦٩٠ ه = ١٢٩١ م) .

٥ – السيد جمال الدين أحمد بن موسى بن جعفر الطاووسي الحسيني (ت ٦٧٣ ه =١٢٧٤ م) .

٦ – السيد رضي الدين علي بن موسى بن جعفر الطاووسي الحسيني (ت ٦٦٤ ه = ١٢٦٥ م) .

٧ – كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني (٦٣٦ – ٦٩٩ ه=١٢٣٨ – ١٢٩٩م) .

٨ – علي بن عمر نجم الدين الكاتبي القزويني الشافعي (٦٠٠ – ٦٧٥ ه = ١٢٠٣ – ١٢٧٧ م) .

٩ – برهان الدين محمد بن محمد النسفي (ت ٦٨٧ ه = ١٢٨٨ م) .

١٠ – جمال الدين الحسين بن بدر النحوي (ت ٦٨١ ه = ١٢٨٢ م) .

١١ – المفسر عز الدين أحمد بن عبد الله الفاروقي الواسطي (ت ٦٩٤ ه = ١٢٩٤ م) .

١٢ – تقي الدين عبد الله بن جعفر الصباغ الكرخي الحنفي ، لم أقف على سنتي ولادته ووفاته .

١٣ – شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الكَشّي ، لم أقف على سنتي ولادته ووفاته .

١٤ – نجم الدين جعفر بن محمد بن جعفر بن نما الحلي ، لم أقف على سنتي ولادته ووفاته .

١٥ – كمال الدين الحسين بن علي بن سليمان البحراني، لم أقف على سنتي ولادته ووفاته.

١٦ – السيد غياث الدين عبد الكريم بن طاووس (ت ٦٩٣ ه = ١٢٩٣ م) .

١٧ – بهاء الدين علي بن عيسى الأربلي (ت ٦٩٢ ه = ١٢٩٢ م) .

١٨ – جمال الدين محمد بن سليمان البلخي (ت ٦٩٨ ه = ١٢٩٨ م) .

١٩ – مفيد الدين محمد بن علي بن محمد بن جهيم الحلي الأسدي (ت ٦٨٠ ه = ١٢٨١م) .

٢٠ – حسن بن محمد الصنعاني ، لم أقف على سنتي ولادته ووفاته .

٢١ – فخر الدين محمد بن الخطيب الرازي ، لم أقف على سنتي ولادته ووفاته ، فهو ليس محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (فخر الدين ، أبو عبد الله) التيمي البكري الرازي (٥٤٤ – ٦٠٦ هـ = ١١٥٠ – ١٢١٠ م) .

ـ ثانيًا : تلاميذه ، ومنهم :

١ - ولده محمد فخر المحققين (٦٨٢ – ٧٧١ ه = ١٢٨٣ – ١٣٦٩ م) .

٢ – ابن أخته عميد الدين عبد المطلب بن مجد الدين أبي الفوارس محمد بن علي الحسيني الأعرجي الحلي (٦٨١ – ٧٥٤ ه = ١٢٨٢ – ١٣٥٣ م) .

٣ – ابن أخته ضياء الدين عبد الله الأعرجي الحلي ، لم أقف على سنتي ولادته ووفاته .

٤ - إبراهيم بن محمد تقي الدين البصري ، لم أقف على سنتي ولادته ووفاته .

٥ - علي بن الحسن الإمامي ، لم أقف على سنتي ولادته ووفاته .

٦ - محمد بن علي بن محمد الجرجاني الغروي ، لم أقف على سنتي ولادته ووفاته .

٧ – النسّابة تاج الدين محمد بن القاسم بن معية الحلي (ت ٧٧٦ ه = ١٣٧٤ م) .

٨ – زين الدين أبو الحسن علي بن أحمد المرندي ، لم أقف على سنتي ولادته ووفاته .

٩ – قطب الدين محمد بن محمد الرازي البويهي (٦٩٧ – ٧٦٧ ه = ١٢٩٧ – ١٣٦٥ م) .

ـ مؤلفاته : كانت كتبه ذات أسلوب خاص متميز بمنهجيته في البحث العلمي ، ففي علم الفقه تميز منهجه في دراساته الفقهية معتمدًا على أسلوب التتبع والاستقراء والمقارنة . وفي الفلسفة كان منهجه المتبع منهجًا عقليًا ، يعتمد على الأدلة والبراهين العقلية . وأما في علم المنطق كان منهجه نفس المنهج العلمي الذي اتبعه علماء المنطق السابقين عليه ، وهو المنهج الفلسفي اللغوي التعليمي .

ومن أبرز مصنفاته :

١ – تبصرة المتعلمين في أحكام الدين .

٢ – أنوار الملكوت في شرح الياقوت .

٣ – كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد .

٤ – مختلف الشيعة في أحكام الشريعة .

٥ – كنز العرفان في فقه القران .

٦ – الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد .

٧ – الأسرار الخفية في العلوم العقلية .

٨ – إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد .

٩ – القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية .

١٠ – القواعد والمقاصد في المنطق والطبيعي والإلهي .

١١ – مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق في المنطق والطبيعي والإلهي .

١٢ – نهج العرفان في علم الميزان .

١٣ – الدر المكنون في علم القانون .

١٤ – النور المشرق في علم المنطق . إلى غير ذلك الكثير من مصنفاته القيمة .

للمزيد من الإفاضة عن حياته وسيرته العلمية يراجع : عبد الله أفندي الأصبهاني (١٠٦٦ – ١١٣٠ ه = ١٦٥٥ – ١٧١٧ م) ، رياض العلماء وحياض الفضلاء ، ج ١ ، تحقيق : السيد أحمد الحسيني ، اهتمام : السيد محمود المرعشي ، طبع برعاية شهاب الدين المرعشي النجفي ، مطبعة الخيام ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٠١ ه = ١٩٨٠ م ، ص ٣٥٨ وما تلاها .

ورضا الصدر في مقدمته لكتاب العلامة الحلي (نهج الحق وكشف الصدق) ، عَلَّقَ عليه : الشيخ عين الله الحسني الارموي ، منشورات دار الهجرة ، ط ٤ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٤ ه ، ص ٥ وما تلاها .

وفارس الحسون في مقدمته وتحقيقه لكتاب العلامة الحلي (إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان) ، ج ١ ، مؤسسة النشر الإسلامي ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٠ ه ، ص ٢٣ وما تلاها .

وهادي القبيسي في مقدمته وتحقيقه لكتاب العلامة الحلي (تلخيص المرام في معرفة الأحكام) ، منشورات مكتب الإعلام الإسلامي ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٢١ ه ، ص ٧ وما تلاها .

وجعفر السبحاني في مقدمته وإشرافه على كتاب العلامة الحلي (تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية) ، ج ١ ، تحقيق : إبراهيم البهادري ، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٢٠ ه ، ص ٥ وما تلاها .

ومركز الدراسات والتحقيقات الإسلامية في تقديمها لكتاب العلامة الحلي (مناهج اليقين في أصول الدين) ، تحقيق : يعقوب الجعفري المراغي ، دار الأُسوة للطباعة والنشر ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٥ ه ، ص ٧ وما تلاها .

ومهدي الرجائي في مقدمته وتحقيقه لكتاب العلامة الحلي (نهاية الإحكام في معرفة الأحكام ، ج ١ ، مؤسسة اسماعيليان ، ط ٢ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٠ ه ، ص ٥ وما تلاها .

ود. حسام محيي الدين الآلوسي ، ود. صالح مهدي الهاشم في مقدمتهما وتحقيقهما لكتاب العلامة الحلي (الأسرار الخفية في العلوم العقلية) ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٦ ه = ٢٠٠٥ م ، ص ١١ وما بعدها .

وعبد الحليم عوض الحلي في تحقيقه لكتاب العلامة الحلي (معارج الفهم في شرح النَّظْمِ) ، إشراف : مكتبة العلامة المجلسي (١٠٣٧ – ١١١١ ه = ١٦٢٧ – ١٦٩٩ م) ، منشورات دليل ما ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٢٨ ه ، ص ١١ وما تلاها .

واللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ (٨٠ ـ ١٤٨ هـ = ٦٩٩ ـ ٧٦٥ م) (معاصر) ، موسوعة طبقات الفقهاء ، ج ٨ ، إشراف : جعفر السبحاني (معاصر) ، مؤسسة الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٨ ه = ١٩٩٧ م ، ص ٧٧ وما بعدها .

ومحسن بن عبد الكريم الأمين العاملي (١٢٨٤ – ١٣٧١ ه = ١٨٦٧ – ١٩٥٢ م) ، أعيان الشيعة ، ج ٥ ، تحقيق وتخريج : حسن الأمين ، الناشر : دار التعارف للمطبوعات (د.ط) ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) ، ص ٣٩٦ وما بعدها .

وخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (١٣١٠ – ١٣٩٦ ه = ١٨٩٣ – ١٩٧٦ م) ، قاموس الأعلام ، ج ٢ ، دار العلم للملايين ، ط ٥ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠ م ، ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

ومؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة ، في مقدمتها لكتاب (القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية) للعلَّامة الحلي ، منشورات مؤسسة النشر الإسلامي ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٢ ه ، ص ١١ وما تلاها .

ومحمد علي الأنصاري ، الموسوعة الفقهية الميسرة ، ج ١ ، مجمع الفكر الإسلامي ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٥ ه ، ص ٥٧٦ – ٥٧٧ .

وويكيبيديا الموسوعة العربية الحرة ، موقع في شبكة الإنترنت ، (https://ar.wikipedia.org/wiki) ، ١٣ / ٢ / ٢٠١٧ ، ص ١ .

(**) المعقولات الثانية ، وهي العلوم الكسبية التي يدركها العقل بالفعل كما ذكر ذلك العلامة الحلي في كتابه (الألفين) ، وهي عارضة للمعقولات الأولية ، أي مستندة إليها ، والأخيرة هي العلوم البديهية والضرورية ، وهي التي يدركها العقل بالمَلَكة . ينظر : العلامة الحلي ، الألفين : في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، مكتبة الألفين ، (د.ط) ، الكويت ، ١٤٠٥ ه = ١٩٨٥ م ، ص ١٢٦ .

(١) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، إشراف : محسن بيدارفر ، انتشارات بيدارفر ، قيم المقدسة ، إيران ، ١٣٦٣ ه ، ص ٧ .

(٢) العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، مؤسسة النشر الإسلامي ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٢ ه ، ص ١٨٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٧ .

(٤) الألة : أداة الحرب ، وكل الأدوات التي يعمل بها ألة ، أي قطع الأدوات بها . والألة : الحربة ونحوها من الأسنة التي تتخذ على هيئة رأس الحربة . وإنما سمي ألة لأنه دقيق . ينظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، ج ٨ ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، ط ٢ ، مؤسسة دار الهجرة ، ١٤١٠ ه ، ص ٣٦٢ (مادة : الألة) .

وإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ ه = ١٠٠٣م) ، تاج اللغة وصحاح العربية ، ج ٦ ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط ٤ ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) ، والقاهرة ، مصر ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م ، ٢٢٦٥ (مادة : أدا) .

(٥) العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ١٨٧ .

(٦) القانون هو الأصل أو المرجع جمعه قوانين ، واللفظة ليست بعربية . ينظر : الجوهري ، الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢١٨٥ (مادة : قنن) . وعلي بن محمد الشريف الجرجاني (٧٤٠ – ٨١٦ ه= ١٣٣٩ - ١٤١٣م) ، معجم التعريفات ، تحقيق ودراسة : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير ، (د.ط) ، القاهرة ، مصر ، ودبي ، الإمارات ، ٢٠٠٤ م ، ص ١٤٣ (مادة : القانون) .

ومحمد بن مكرم ابن منظور (٦٣٠ – ٧١١ ه = ١٢٣٢ – ١٣١١ م) ، لسان العرب ، ج ١٣ ، أدب الحوزة ، (د.ط) ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٠٥ ه = ١٩٨٤ م ، ص ٣٥٠ (مادة : قنن) .

وفخر الدين الطريحي (٩٧٩ – ١٠٨٥ ه = ١٥٧١ – ١٦٧٤ م) ، مجمع البحرين ومطلع النيرين ، ج ٦ ، تحقيق : أحمد الحسيني ، الناشر : مرتضوي ، ط ١ ، طهران ، إيران ، ١٣٨٦ ه = ١٩٦٦ م ، ص ٣٠١ (مادة : قنن) .

ومحمد علي بن علي بن محمد حامد الفاروقي الحنفي التهانوي (ت.ب. ١١٥٨ ه = ١٧٤٥ م) ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ج ٢ ، تحقيق :د.علي دحروج ، تقديم وإشراف ومراجعة : د. رفيق العجم ، نقل النص الفارسي إلى العربية : د. عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية : د. جورج زيناتي ، مكتبة لبنان : ناشرون ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦ م ، ص ١٢٩٥ (مادة : القاعدة وهي مرادف للقانون) .

ود.جميل صليبا (١٣٢٠ - ١٣٩٦ ه = ١٩٠٢ - ١٩٧٦ م) ، المعجم الفلسفي ، ج ٢ ، دار الكتاب اللبناني ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ م ، ص ١٧٩ – ١٨٠ (مادة : القانون) .

(٧) العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ١٨٧ .

(٨) ينظر : الجوهري ، الصحاح ، ج ٥ ، ص ٢١٢٠ (مادة : ذهن) . ود.جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج ١ ، ص ٥٩٢ (مادة : الذهن) .

(٩) العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ١٨٧ .

(١٠) ينظر : الجوهري ، الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٣٥٨ (مادة : رعى) . وابن منظور ، لسان العرب ، ج ١٤ ، ص ٣٢٧ (مادة : رعي) .

(١١) العلامة الحلي ، نهاية المرام في علم الكلام ، ج ٢ ، تحقيق : فاضل العرفان ، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٩ ه ، ص ٦٢ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، معارج الفهم في شرح النظم ، ص ٢٩٣ – ٢٩٤ . والعلامة الحلي ، مناهج اليقين في أصول الدين ، ص ٤٢ . والعلامة الحلي ، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد لنصير الدين الطوسي (٥٩٧ - ٦٧٢ ه = ١٢٠٠ - ١٢٧٤ م) ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٨ ه = ١٩٨٨ م ، ص ٢٠٤ .

(١٢) العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ١٨٦ .

(١٣) رائد الحيدري، المقرر في شرح منطق المظفر، (المتن)، دار المحجة البيضاء ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢ ه = ٢٠٠١ م ، ص ٤٧

(١٤) مهدي فضل الله ، مدخل إلى علم المنطق ـ المنطق التقليدي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، (د.ط) ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) ، ص ٤١ .

(١٥) العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ١٩٤ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٥ . والعلامة الحلي ، نهاية الوصول إلى علم الأصول ، ج ١ ، إشراف : الشيخ جعفر السبحاني ، تحقيق : الشيخ إبراهيم البهادري ، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٢٥ ه ، ص ١٧٣ .

(١٧) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ٨ ، وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ١٩٥) .

(١٨) العلامة الحلي ، نهاية الوصول إلى علم الأصول ، ج ١ ، ص **١٧٣** .

(١٩) رائد الحيدري ، المقرر في شرح منطق المظفر ، (المتن) ، ص ٥٢ .

(٢٠) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ٨ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ١٩٥ .

(٢١) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ٨ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ١٩٥ .

(٢٢) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ٨ .

(٢٣) ينظر : قطب الدين الرازي ، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ، مطبوعات مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ، مصر ، ١٣٦٧ ه = ١٩٤٨ م ، ص ٣١ .

(٢٤) العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ١٩٧ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٩٨ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٩ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ١٩٩ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٩٩ . وقد أورد العلامة الحلي نصًّا آخر بين فيه معنى اللفظ المفرد والمركب بقوله : ((إن اللفظ إما أن لا يدل جزؤه على شيء أصلا ويسمى مفردا كـ [الإنسان] ، و[زيد] ، فإن أجزاء هذين لا يدل على شيء أصلا ، وإما أن يدل جزؤه على جزء المعنى ، ويسمى مركبًا كـ [الحيوان الناطق] ، فإن [الحيوان] يدل على جزء المجموع من معنى [الحيوان الناطق] .)) . العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ١١ .

(٢٩) العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، نهاية الوصول إلى علم الأصول ، ج ١ ، ص ١٧٤ – ١٧٥ . والعلامة الحلي ، مبادئ الوصول إلى علم الأصول ، إخراج وتعليق وتحقيق : عبد الحسين محمد علي البقال ، منشورات مكتب الإعلام الإسلامي ، ط ٣ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٠٤ ه ، ص ٦٠ – ٦١ .

(٣٠) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ١٢ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

(٣١) محمد رضا المظفر ، المنطق ، ضمن كتاب (المقرر في شرح منطق الظفر) للسيد رائد الحيدري ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(٣٢) العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢٠٨ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ١٢ . والعلامة الحلي ، نهاية الوصول إلى علم الأصول ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

(٣٣) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ١٢ . وهنالك نص آخر بين فيه العلامة الحلي معنى الجزئي الحقيقي والجزئي الإضافي بقوله : ((كل مفهوم فإمّا أنْ يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه ، ويُسَمّى الجزئي الحقيقي كزيد ، أو لا يمنع ، ويُسَمّى الكلي كالإنسان ، فإنْ كان هذا الكلي مندرجًا تحت غيره ، سُمِّي أيضًا جزئيًّا إضافيًّا ، بالنظر إلى ذلك الغير ، وهو أعمّ من الحقيقي مطلقًا ، لاندراج كل حقيقي تحت ماهيته المعرّاة عن المشخصات .)) العلامة الحلي ، نهاية المرام في علم الكلام ، ج ١ ، ص ٢٠٧ .

(٣٤) قطب الدين الرازي ، مطالع الأنوار ، المطبوع ضمن كتاب (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار) لعلي بن محمد الجرجاني ، ج ١ ، راجعه وضبط نصه : أسامة الساعدي ، منشورات ذوي القربى ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٣٣ ه ، ص ١٩٣ وما تلاها .وللاستزادة يراجع : محمد رضا المظفر ، المنطق ، ضمن كتاب (المقرر في شرح منطق الظفر) للسيد رائد الحيدري ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(٣٦) العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢٠٩ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ١٢ – ١٣ . والعلامة الحلي ، نهاية الوصول إلى علم الأصول ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

(٣٧) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ٢٢ ، وص ١٥ – ١٦ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، نهاية المرام في علم الكلام ، ج ١ ، ص ٢١٠ . والعلامة الحلي ، نهاية الوصول إلى علم الأصول ، ج ١ ، ص ١٧٥ وما تلاها .

(٣٨) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ١٦ .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ١٦ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ١٦ .

(٤١) المصدر نفسه ، ص ١٦ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢١٩ .

(٤٢) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ١٠ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، مبادئ الوصول إلى علم الأصول ، ص ٦٢ . والعلامة الحلي ، نهاية الوصول إلى علم الأصول ، ج ١ ، ص ١٨١ .

(٤٣) ينظر : العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢٠٣ وينظر : رائد الحيدري ، المقرر في شرح منطق المظفر ، ص ٩٨ – ٩٩ .

(٤٤) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ٩ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، مبادئ الوصول إلى علم الأصول ، ص ٦١ . والعلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢٠٢ – ٢٠٣ . والعلامة الحلي ، نهاية الوصول إلى علم الأصول ، ج ١ ، ص ١٨٠ .

(٤٥) العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢٠٣ .

(٤٦) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ١٧ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢٠٨ . والعلامة الحلي ، إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد (المسمى بشرح حكمة العين) ، تقديم وتحقيق : علي نقي منزوي ، منشورات جامعة طهران ، (د.ط) ، طهران ، إيران ، ١٩٥٩ م ، ص ٥٩ .

(***) جنس الأجناس هو الجوهر الذي لا جنس فوقه ، وسيأتي بيانه إن شاء الله ـ تعالى ـ .

(****) نوع الأنواع هو النوع الذي لا نوع تحته ، وسيأتي بيانه إن شاء الله ـ عز وجل ـ .

(٤٧) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ٢٠ .

(٤٨) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

(٤٩) العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢١٠ .

(٥٠) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ١٩ .

(٥١) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

(٥٢) المصدر نفسه ، ص ٢١ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢١٥ .

(٥٣) ينظر : محمد رضا المظفر ، المنطق ، ضمن كتاب (المقرر في شرح منطق الظفر) للسيد رائد الحيدري ، ص ١٣٩ .

(٥٤) العلامة الحلي ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، ص ٢٢ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢١٩ .

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢ . وللاستزادة يراجع : العلامة الحلي ، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢١٩ .

ثبت المصادر والمراجع :

ـ القرآن الكريم :

ـ إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ ه = ١٠٠٣ م) ، تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط ٤ ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) ، والقاهرة ، مصر ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

ـ الخليل بن أحمد (أبو عبد الرحمن) الفراهيدي (١٠٠ ـ ١٧٥ ه = ٧١٨ ـ ٧٩١ م) ، العين ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، ط ٢ ، مؤسسة دار الهجرة ، ١٤١٠ ه .

ـ خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (١٣١٠ ـ ١٣٩٦ ه = ١٨٩٣ ـ ١٩٧٦ م) ، قاموس الأعلام ، دار العلم للملايين ، ط ٥ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠ م .

ـ جعفر السبحاني (معاصر) ، في مقدمته وإشرافه على كتاب العلامة الحلي (تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية) ، تحقيق : إبراهيم البهادري ، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٢٠ ه .

ـ جميل صليبا (الدكتور) (١٣٢٠ - ١٣٩٦ ه = ١٩٠٢ - ١٩٧٦ م) ، المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ م .

ـ حسام محيي الدين الآلوسي (الدكتور) (١٣٥٣ ـ ١٤٣٥ ه = ١٩٣٤ ـ ٢٠١٣) ، وصالح مهدي الهاشم (الدكتور) (١٣٥٢ ـ ١٤٢٨ ه = ١٩٣٣ ـ ٢٠٠٧ م) ، في مقدمتهما وتحقيقهما لكتاب العلامة الحلي (الأسرار الخفية في العلوم العقلية) ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٦ ه = ٢٠٠٥ م .

ـ الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر (جمال الدين ، أبو منصور ، والمعروف بالعلامة الحلي) الأسدي (٦٤٨ - ٧٢٦ ه = ١٢٥٠ ـ ١٣٢٥ م) :

* الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد ، إشراف : محسن بيدارفر ، انتشارات بيدارفر ، قيم المقدسة ، إيران ، ١٣٦٣ ه .

* إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد (المسمى بشرح حكمة العين) ، تقديم وتحقيق: علي نقي منزوي ، منشورات جامعة طهران، (د.ط)، طهران ، إيران ، ١٩٥٩ م .

* مبادئ الوصول إلى علم الأصول ، إخراج وتعليق وتحقيق : عبد الحسين محمد علي البقال ، منشورات مكتب الإعلام الإسلامي ، ط ٣ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٠٤ ه .

* الألفين : في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) (٢٣ ق.هـ - ٤٠ هـ = ٦٠٠ - ٦٦١ م) ، مكتبة الألفين ، (د.ط) ، الكويت ، ١٤٠٥ ه = ١٩٨٥ م .

* كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد لنصير الدين الطوسي (٥٩٧ - ٦٧٢ ه=١٢٠٠ - ١٢٧٤م) ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٨ ه = ١٩٨٨ م .

* القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية لعلي بن عمر نجم الدين الكاتبي القزويني الشافعي (٦٠٠ ـ ٦٧٥ ه = ١٢٠٣ ـ ١٢٧٧ م) ، مؤسسة النشر الإسلامي ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٢ ه .

* مناهج اليقين في أصول الدين ، تحقيق : يعقوب الجعفري المراغي ، تقديم : مركز الدراسات والتحقيقات الإسلامية ، دار الأسوة ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٥ ه .

* نهاية المرام في علم الكلام ، تحقيق : فاضل العرفان ، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٩ ه .

* نهاية الوصول إلى علم الأصول ، إشراف : الشيخ جعفر السبحاني ، تحقيق : الشيخ إبراهيم البهادري ، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٢٥ ه .

* معارج الفهم في شرح النظم ، تحقيق : عبد الحليم عوض الحلي ، إشراف : مكتبة العلامة المجلسي ، منشورات دليل ما ، ط ١ ، ١٤٢٨ ه .

ـ **راند الحيدري (معاصر)** ، المقرر في شرح منطق المظفر ، دار المحجة البيضاء ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢ ه = ٢٠٠١ م .

ـ **رضا الصدر (معاصر)** ، في مقدمته لكتاب العلامة الحلي (نهج الحق وكشف الصدق) ، علق عليه : الشيخ عين الله الحسني الارموي ، منشورات دار الهجرة ، ط ٤ ، قم المقدسة، إيران،١٤١٤ ه .

ـ **عبد الحليم عوض الحلي (معاصر)** ، في تحقيقه لكتاب العلامة الحلي (معارج الفهم في شرح النَّظْمِ) ، إشراف : مكتبة العلامة المجلسي (١٠٣٧ ــ ١١١١ ه = ١٦٢٧ ــ ١٦٩٩ م) ، منشورات دليل ما ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٢٨ ه .

ـ **عبد الله أفندي الأصبهاني (١٠٦٦ ــ ١١٣٠ ه = ١٦٥٥ ــ ١٧١٧ م)** ، رياض العلماء وحياض الفضلاء ، تحقيق : السيد أحمد الحسيني ، اهتمام : السيد محمود المرعشي ، طبع برعاية شهاب الدين المرعشي النجفي ، مطبعة الخيام ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٠١ ه = ١٩٨٠ م .

ـ **علي بن محمد الجرجاني (٧٤٠ ــ ٨١٦ ه = ١٣٣٩ - ١٤١٣ م)** ، معجم التعريفات ، تحقيق ودراسة : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير ، (د.ط) ، القاهرة ، مصر ، ودبي ، الإمارات ، ٢٠٠٤ م .

ـ **فارس الحسون (معاصر)** ، في مقدمته وتحقيقه لكتاب العلامة الحلي (إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان) ، مؤسسة النشر الإسلامي ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٠ ه .

ـ **فخر الدين بن محمد علي بن أحمد الطريحي (٩٧٩ ــ ١٠٨٥ ه = ١٥٧١ ــ ١٦٧٤ م)** ، مجمع البحرين ومطلع النيرين ، تحقيق : أحمد الحسيني ، الناشر : مرتضوي ، ط ١ ، طهران ، إيران ، ١٣٨٦ ه = ١٩٦٦ م .

ـ **قطب الدين محمد بن محمد الرازي البويهي (٦٩٧ ــ ٧٦٧ ه = ١٢٩٧ ــ ١٣٦٥ م) :**

* تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ، مطبوعات مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ، مصر ، ١٣٦٧ ه = ١٩٤٨ م .

* مطالع الأنوار ، المطبوع ضمن كتاب (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار) لعلي بن محمد الجرجاني ، راجعه وضبط نصه : أسامة الساعدي ، منشورات ذوي القربى ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٣٣ ه .

ـ **اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) (٨٠ - ١٤٨ هـ = ٦٩٩ - ٧٦٥ م) (معاصر)** ، موسوعة طبقات الفقهاء ، إشراف : جعفر السبحاني (معاصر) ، مؤسسة الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٨ ه = ١٩٩٧ م .

ـ **محسن بن عبد الكريم الأمين العاملي (١٢٨٤ ــ ١٣٧١ ه = ١٨٦٧ ــ ١٩٥٢ م)** ، أعيان الشيعة ، تحقيق وتخريج : حسن الأمين ، الناشر : دار التعارف للمطبوعات (د.ط) ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) .

ـ **محمد بن مكرم ابن منظور (٦٣٠ ــ ٧١١ ه = ١٢٣٢ ــ ١٣١١ م)** ، لسان العرب ، أدب الحوزة ، (د.ط)، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٠٥ ه = ١٩٨٤ م .

ـ **محمد علي الأنصاري** ، الموسوعة الفقهية الميسرة ، مجمع الفكر الإسلامي ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٥ ه .

ـ **مركز الدراسات والتحقيقات الإسلامية (معاصر)** ، في تقديمها لكتاب العلامة الحلي (مناهج اليقين في أصول الدين) ، تحقيق : يعقوب الجعفري المراغي ، دار الأُسوة للطباعة والنشر ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٥ ه .

ـ **مهدي الرجائي (معاصر)** ، في مقدمته وتحقيقه لكتاب العلامة الحلي (نهاية الإحكام في معرفة الأحكام) ، مؤسسة اسماعيليان ، ط ٢ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٠ ه .

ـ **مهدي فضل الله (معاصر)**، مدخل إلى علم المنطق ـ المنطق التقليدي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، (د.ط) ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) .

ـ **محمد علي بن علي الفاروقي الحنفي التهانوي (ت.ب. ١١٥٨ ه = ١٧٤٥ م)** ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق : د. علي دحروج ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم ، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان: ناشرون، ط ١، بيروت، لبنان، ١٩٩٦ م .

ـ **مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة** ، في مقدمتها لكتاب (القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية) للعلامة الحلي ، منشورات مؤسسة النشر الإسلامي ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤١٢ ه .

ـ **هادي القبيسي (معاصر)** ، في مقدمته وتحقيقه لكتاب العلامة الحلي (تلخيص المرام في معرفة الأحكام) ، منشورات مكتب الإعلام الإسلامي ، ط ١ ، قم المقدسة ، إيران ، ١٤٢١ ه .

ـ **ويكيبيديا الموسوعة العربية الحرة** ، موقع في شبكة الإنترنت ، (https://ar.wikipedia.org/wiki) ، ١٣ / ٢ / ٢٠١٧ .